الاندماج الاقتصادي والمالي الأوروبي من خلال الإطار التنظيمي: الجوانب القانونية التوجيهية

دعوة لتقديم أوراق

يسرّ معهد الحقوق في جامعة بير زيت أن يعلن عن تنظيم مسابقة لتقديم أوراق بحثية حول موضوع "**الاندماج الاقتصادي والمالي الأوروبي من خلال الإطار التنظيمي: الجوانب القانونية التوجيهية**". وتموَّل هذه المسابقة من خلال منحة قدمها لمعهد الحقوق برنامج جان مونيه، الذي ينضوي تحت برنامج"التعلم مدى الحياة" (Lifelong Learning Programme) التابع للاتحاد الأوروبي. وهذه الدعوة موجهة إلى الباحثين في جميع أنحاء العالم ممن يركزون في أبحاثهم على قوانين الاتحاد الأوروبي ومؤسساته. وتغطي المساهمة المالية التي يقدمها معهد الحقوق تذاكر السفر (من الدرجة الاقتصادية) والإقامة والمصاريف اليومية.

تأسس معهد الحقوق في العام 1993، وتتمثل رسالته في الإسهام في تطوير البنى القانونية وتوطيد مبدأ سيادة القانون في فلسطين. ومن جملة الأعمال التي نفذها المعهد إطلاق برامج الأبحاث متعددة حقول المعرفة في مجالات "القانون والمجتمع" والقانون والاقتصاد ومراجعة التشريعات". وللاطلاع على المزيد من المعلومات حول معهد الحقوق، يرجى زيارة موقعه الإلكتروني:
.http://lawcenter.birzeit.edu/iol/ar/index.php

السياق

تحتل قضية الاندماج الاقتصادي والمالي قدرًا لا يستهان بأهميته في هذا العالم الذي بات الاقتصاد المعولَم يهيمن فيه. ومن بين الأدوات الهامة التي تكفل نجاح الاندماج الاقتصادي الإطار القانوني المتكامل. وفي هذا المقام، تسهم النشاطات التي ينفذها هذا المشروع في توضيح هذه الأداة من مختلف جوانبها من خلال النقاش التحليلي والمثمر الذي يطلقه في هذا الشأن.

تثير التجربة التي خاضتها أوروبا في ميدان الإطار القانوني الناظم للاندماج الاقتصادي الإعجاب، وقد تشكل نموذجًا مفيدًا يسهم في إطلاق مبادرات الاندماج على المستوى الإقليمي. ويُعتبر هذا الاندماج بالنسبة لفلسطين حيويًّا، وهو محل اهتمام الجهات القائمة على إعداد السياسات في عموم المنطقة. ففي هذه الآونة، توشك السلطة الفلسطينية والأردن على الشروع في مباحثات حول إمكانية انضمامهما إلى

مجلس التعاون الخليجي. وفضلا عن ذلك، أبرمت السلطة الفلسطينية اتفاقيات تجارية مشتركة مع الأردن ومصر، تُمنح بعض المنتجات الفلسطينية المعاملة التفضيلية بموجبها. كما تمنح بعض الدول إعفاءً جمركيًا للمنتجات الفلسطينية التي تدخل أراضيها، كالمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والمغرب. إضافة إلى ذلك، أبرمت السلطة الفلسطينية جملة من الاتفاقيات التجارية مع بعض الدول، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والدول الأعضاء في اتحاد التجارة الحرة الأوروبي وروسيا والاتحاد الأوروبي. وفي هذا المقام، يكون من المفيد بحث فرص التكامل العربي في ظل التغيرات التي تشهدها المنطقة في خضمّ أحداث ما يُعرف بـ"الربيع العربي".

وبما أن طرح الاندماج الاقتصادي والمالي بين دول تتسم بخصائص مختلفة وبمستويات متباينة من التنمية يستدعي دراسة وتدقيقًا على قدر كبير من الحرص والعناية، يلقي هذا المشروع المقترح الضوء على جملة من القضايا التي تتراوح من التكلفة التي يستتبعها هذا الاندماج إلى الفوائد المتمخضة عنه. وبالإضافة إلى ذلك، ما تزال الاتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية المرحلية حول التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي من جهة، ومنظمة التحرير الفلسطينية التي وقعتها لمصلحة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من جهة أخرى، سارية المفعولة. وبذلك، يدرس هذا المشروع إمكانية إقامة نوع محتمل من الاندماج بين فلسطين والاتحاد الأوروبي أو تطوير الشراكة القائمة بينهما. وفي الواقع، ينطوي هذا الأمر على فائدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي بعد أن أضحت أوروبا منفتحة على العالم الخارجي أكثر من أي وقت مضى. كما يكتسب الاندماج التجاري ضمن منطقة اليورو قدرًا أكبر من القوة. وبما أن الاندماج الاقتصادي والمالي يعزز إجراءات الإصلاح الاقتصادي ويُعتبر ضروريًا لتوجيه عمل الاقتصادات المعنية على الوجه المناسب، فمن شأن النتائج التي يخرج بها هذا المشروع تقديم التوجيهات والمشورة بشأن المسائل الحساسة التي تحتاجها فلسطين وغيرها من الدول لإنجاز الاندماج فيما بينها.

الأهداف

يكمن الهدف الرئيس من إطلاق هذا المشروع في استقطاب انتباه المنطقة وحثها على التطلع نحو المنهجية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في الاندماج الاقتصادي والمالي بين الدول الأعضاء فيه، والبحث عن الوسائل التي تمكّن البلدان المعنية من الاستفادة من التجربة التي خاضها الأوروبيون في هذا المضمار. ومن شأن هذا المشروع الارتقاء بمستوى الحوار الذي يدور، في هذه الآونة، في بعض الدول المجاورة حول فرص إنجاز الاندماج الاقتصادي والتحديات التي تحول دون تحقُّقه. وقد يفضي هذا الحوار إلى إحراز بعض التقدم من خلال تسليط الضوء على المسائل القانونية الهامة التي انطوى عليها نموذج الاندماج الذي طبّقه الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، يسعى المشروع إلى الخروج بإجابات وافية لمجموعة من الأسئلة، من قبيل: إلى أي مدى تستطيع جامعة الدول العربية تفعيل هيئاتها المختصة

والبروتوكولات التي اعتمدتها بشأن التكامل العربي في ضوء التغيرات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية؟ وهل تستطيع التجربة الأوروبية أن تقدم أي دروس يستفيد العالم العربي منها تستهدف في دفع عجلة التكامل بين بلدانه؟ وما الذي يتعين على السلطة الفلسطينية فعله على صعيد الإصلاحات الهيكلية والقانونية لكي يحالفها النجاح في تطبيق نظرية الاندماج؟

ويغطي هذا المشروع، في إطار سعيه إلى الوصول إلى نتائج موثوقة وشاملة، مختلف المراحل التي شملتها الإجراءات التي نفذها الاتحاد الأوروبي لإنجاز الاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء فيه. ومن ثم يقدم فريق العمل في المشروع التوصيات بشأن المراجعات المطلوبة لأجندة التشريعات الفلسطينية في إطار الشروط الدنيا المطلوبة لإنجاز الاندماج الاقتصادي على المستويين النظري والسياساتي، وذلك بما يتوافق مع منهجيات التحليل والاستقراء المعتمدة في مشروع البحث.

ويتمثل الهدف النهائي الذي يسعى هذا المشروع إلى تحقيقه في إطلاق حوار جدي ومسؤول حول نظرية الاندماج، وتحديد الفرص التي تحدد نقاط الالتقاء القانوني على المستوى الإقليمي والآثار المحتملة التي يفرزها هذا الأمر على إجراءات التنمية.

النطاق والنشاطات

يتألف المشروع من ورشة عمل ومؤتمر. تستعرض **ورشة العمل** (التي تُعقد على مدار ثلاثة أيام متتالية) جملة من الموضوعات المختارة في هذا المجال (بحيث يصل عددها إلى 18 موضوعًا). ومن الموضوعات التي نقترحها للبحث في هذا الجانب: السياسة العامة التي تحكم الاندماج الاقتصادي، وأهداف السياسات المالية، وحرية حركة رأس المال، والأزمة المالية، وأعمال البنوك، والأوراق المالية، وصناديق الاستثمار، والخدمات المالية، وخدمات المدفوعات، والجرائم المالية، والمنافسة، وحماية المستهلك. ويضم **المؤتمر** عشرة مشاركين يقدمون أوراقًا تتناول موضوعات مختلفة. وترتبط هذه الموضوعات بالمسائل التي دار حولها النقاش في ورشة العمل. ويتوقَّع أن تفرز هذه الأوراق آثارًا قانونية توجيهية على إجراءات الاندماج الاقتصادي والمالي. ومن المقرر، في مرحلة لاحقة، نشر الأوراق التي تُقدَّم في هذا المؤتمر في كتاب خاص بعد منح الوقت الكافي للمتحدثين لتدقيق أوراقهم وبعد المصادقة على نشرها.

النتائج المتوقعة

تشتمل المخرجات التي سينجزها هذا المشروع على نشر كتاب وسلسلة من أوراق العمل. وسوف تتم ترجمة الكتاب إلى اللغة العربية وتوزيعه على الجامعات والأشخاص المعنيين. كما يمكن لمعهد الحقوق أن ينشر أوراقًا مختارة في مجلة علمية مرموقة. وسوف يواصل معهد الحقوق وكلية القانون في جامعة بير زيت البناء على هذه المخرجات في المستقبل. ومن شأن النتائج والتوصيات التي يخرج بها هذا المشروع أن تساعد المفكرين والمسؤولين والباحثين الفلسطينيين على التعامل مع القضايا الإشكالية التي تواجهها المؤسسات والهيئات التي يعملون فيها.

مواضيع محددة

نحن نرحب بتقديم أية أوراق لم يسبق نشرها ولا تخضع في هذه الآونة للمراجعة لدى أي مؤتمر آخر أو مجلة أخرى. وتشمل المجالات التي تغطيها الموضوعات البحثية المقترحة ما يلي:

مواضيعالاندماج الاقتصادي:

- السياسة العامة الناظمة للاندماج الاقتصادي
- بناء المؤسسات وتعزيز الثقة وفرص الاندماج
- الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة
- الأسس القانونية التي يرتكز عليها الاندماج الاقتصادي
- المشتريات العامة وقواعد المنافسة المرعية في الاتحاد الأوروبي
- سياسات المنافسة
- صناديق الاستثمار: المتطلبات القانونية
- اندماج الشركات العابرة للحدود

مواضيع الاندماج المالي:

- حرية حركة رأس المال
- أدوات السياسة المالية في اقتصادات السوق المتقدمة
- الأنظمة المصرفية: قضايا أساسية
- تنظيم قطاع الأوراق المالية: الإفصاح والشفافية
- خدمات المدفوعات
- التجارة في الخدمات المالية
- حماية المصالح الاقتصادية لمستهلكي الخدمات المالية

السوق والشفافية: سياسات تطويرية:

- ضمان حماية المستثمرين ونزاهة أسواق رأس المال وكفاءتها وشفافيتها
- قواعد الشفافية، ونظام التجارة العالمي واتفاقيات التجارة الحرة
- التعاون التنظيمي الهادف إلى إزالة الحواجز غير الجمركية أمام التجارة في السلع: التحديات الرئيسة والفرص المتاحة أمام الاتفاقيات التجارية المحتملة بين فلسطين والاتحاد الأوروبي
- التعديلات القانونية والهيكلية المطلوبة في الجوانب المرشحة لإنجاز الاندماج فيها بين فلسطين والاتحاد الأوروبي
- الاندماج الاقتصادي والمالي العربي: الفرص والتحديات

إجراءات تقديم الأوراق البحثية

يتولى القائمون على المشروع مراجعة الأوراق البحثية المقدمة على مرحلتين، حيث يُطلب إلى المؤلفين تقديم ملخصات وافية، لا تزيد الواحدة منها عن 500 كلمة، في المرحلة الأولى. ثم تُوجَّه الدعوة إلى المؤلفين الذين تُقبل ملخصاتهم لتقديم أوراقهم كاملة (بحيث يتراوح حجمها بين 15 و20 صفحة). ولا يُشترط مراجعة الأوراق التي تُقدَّم في ورشة العمل على نحو مستفيض، بخلاف الأوراق التي تقدَّم في جلسات المؤتمر.

ويرجى من المؤلفين إرسال مساهماتهم عن طريق البريد الإلكتروني إلى منسق المشروع على العنوان التالي: mdodeen@birzeit.edu

لغة البحث

اللغتان العربية والإنجليزية (مع إمكانية توفير الترجمة الفورية في الورشة والمؤتمر)

المواعيد النهائية

تقديم ملخصات الأوراق البحثية – 8 كانون ثاني/ 20132.

الإشعار بقبول الملخصات – 10 كانون ثاني 2013.

تقديم الأوراق البحثية الكاملة –15 شباط/فبراير 2013.

التاريخ المتوقع لانعقاد ورشة العمل – من 5–12 نيسان/أبريل 2013.

بالنسبة للأوراق التي تقدَّم في المؤتمر (بناءً على الأوراق التي تُعرض في ورشة العمل):

الإشعار بالقبول (الورقة الكاملة) –5 أيار/مايو 2013.

تقديم المراجعة (إذا اقتضت الضرورة إجرائها) – 15 أيار/مايو 2013.

الإشعار النهائي– 20 أيار/مايو 2013.

التاريخ المتوقع لانعقاد المؤتمر – 5–10 حزيران 2013.

معلومات الاتصال:

إذا كانت لديكم أي أسئلة أو استفسارات، يرجى الاتصال بمنسق المشروع، د. محمود دودين:

الهاتف النقال: 00970 597057078

الفاكس 00970 22982137

البريد الإلكتروني: mdodeen@birzeit.edu